المدى

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

جريدة سياسية يومية
مع ملحق 16 صفحة

500 دينار
16 صفحة

اليوم في المدى

العراق يخسر المسرح العربي بسبب تضييف القمة 2

مثقفون يشجبون دعوى النجيفي على المدى 3

مراقبون يعزون تراجع القطاع الزراعي الى ضعف التخطيط 10

http://www.almadapaper.net - Email: almada@almadapaper.com العدد (2143) السنة الثامنة - السبت (28) أيار 2011

إغلاق جسر الجمهورية وطرق عامة قبل نهاية الـ١٠٠ يوم

ساحة التحرير: الأمن يعود إلى لهجة التخويف ويعتقل متظاهرين شباب

□ بغداد / المدى

قبل أيام قليلة من انتهاء مهلة الـ ١٠٠ يوم، غيرت الأجهزة الأمنية من طريقة تعاملها مع تظاهرات ساحة التحرير، وعاودت اعتقال ناشطين شباب وتضييق الخناق على المتظاهرين.

وبينما طالب محتجون في ساحة التحرير أمس الجمعة بالقضاء على الفساد وإنهاء أزمة ميناء مبارك الكويتي، فرضت القوات الأمنية العراقية من الجيش والشرطة وقوات مكافحة الشغب إجراءات أمنية استثنائية مختلفة في التعامل عن التظاهرات السابقة خلال الأسابيع القليلة الماضية.

وكانت مصادر مطلعة كشفت للمدى الأسبوع الماضي أن السلطات العراقية قلقة للغاية من تفاقم التظاهرات بعد انتهاء المهلة الحكومية وأنها قد تتهمهم بالسراق أو الولاء للقاعدة.

في المقابل رفع المتظاهرون شعارات تطالب بالإصلاح، لكن ابزرها تلك التي تحدثت عن مهلة الـ(١٠٠) يوم، وجاء فيها إن "انجازات الحكومة في الأيام المئة هي اعتقال الشباب من ساحة التحرير".

وأغلقت تلك القوات جسر الجمهورية وقامت بقطع الطرق المؤدية إلى ساحة التحرير من جانبي شارع السعدون والسنك على غير العادة خلال الأسابيع الماضية، حيث كانت القوات الأمنية تبقي الشوارع مفتوحة.

وقامت قوات مكافحة الشغب وسيارات الإطفاء والمئات من القوات الأمنية برفقة كبار الضباط بالانتشار في محيط الساحة حيث يتظاهر المئات من البغداديين، داعين الحكومة لتلبية مطالبهم المشروعة.

وفي تطور آخر، اعتقلت القوات الأمنية صباح أمس مجموعة من المتظاهرين في ساحة التحرير، ومن بين المعتقلين وردت أسماء أربعة شباب هم: جهاد جليل، علي عبد الخالق، مؤيد الطيب، أحمد البغدادي.

وأعلن اتحاد الطلبة العام في جمهورية العراق واتحاد الشبيبة الديمقراطي العراقي في بيان تلقت المدى نسخة منه أمس الجمعة تضامنهما مع الشباب المعتقلين واستنكارهما "لهذه الممارسة التي تدعو إلى القلق من عودة العقلية الاستبدادية القمعية للسلطة".

ودان الاتحادان ممارسات التضييق على حرية التعبير عن الرأي والتظاهر السلمي التي مارستها الحكومة في الأيام الماضية.

ودعوا السلطات الى الإفراج الفوري عن المعتقلين الأربعة وكل المعتقلين الذين شاركوا في التظاهرات السلمية، كما طالب البيان الحكومة إلى احترام حقوق الإنسان وحق التعبير عن الرأي والتظاهر السلمي.

مرصد: دعوى النجيفي تهدد مستقبل الصحافة

□ بغداد / المدى

دان مرصد الحريات الصحفية الدعوى القضائية المقامة ضد صحيفة المدى من قبل رئيس البرلمان.

وقال المرصد في بيان تلقت "المدى" نسخة منه إن قيام رئيس مجلس النواب العراقي أسامة النجيفي برفع دعوى قضائية ضد صحيفة المدى على خلفية ما نشرته من مقالات انتقدت فيها البرلمان أمر غير مقبول.

وطالب المرصد، رئيس مجلس النواب العراقي بسحب الدعوى القضائية باعتبار أن النجيفي يمثل أعلى سلطة تشريعية في العراق والتي ينتظر منها أن تشرع القوانين التي تتيح حرية التعبير وحق الوصول إلى المعلومة والشفافية وان هذا الإجراء يسبب إحباطا كبيرا للصحفيين ولوسائل الإعلام ويزيد القلق حول مستقبل الصحافة في العراق في ظل تمهّل السلطتين التشريعية والتنفيذية لاتخاذ الإجراءات الكفيلة التي من شأنها ترسيخ مفاهيم الديمقراطية.

□ ملف عن قضية (المدى) ص٣

متظاهرون في ساحة التحرير يطالبون بالاصلاح أمس.. عدسة/ أدهم يوسف

العراق والكويت مرتاحان للجان التفاهم حول مبارك

□ متابعة / المدى

أعرب ممثلا وزارتي الخارجية في دولة الكويت وجمهورية العراق عن ارتياحهما للأجواء الايجابية التي اتسمت بالصراحة والشفافية خلال اجتماع اللجنة الكويتية العراقية المشتركة.

وقال السفير العراقي لدى الكويت محمد بحر العلوم لوكالة الأنباء الكويتية إن الوفد العراقي حصل على المعلومات الكافية فيما يتعلق بالهواجس التي كانت مطروحة في الشارع العراقي بشأن موضوع ميناء مبارك الكبير في جزيرة بوبيان".

وعبر بحر العلوم عن ارتياحه لنتائج الاجتماع "المطمئن جدا والوافي لكل الأسئلة التي قدمها الجانب العراقي وأجاب عليها الجانب الكويتي بكل مهنية وحرفية ودقة".

وأوضح أن هذه النتائج سترفع إلى القيادة السياسية في بلاده "لتضعهم في الصورة وبكافة المعلومات وسترافق الوفد مجموعة من الخرائط ومجموعة من الوثائق وسوف تكون هناك رحلة إلى الموقع للاطلاع عن كثب على الأعمال كلها".

من جانبه قال مدير إدارة المتابعة والتنسيق في وزارة الخارجية الكويتية ورئيس الوفد الكويتي السفير خالد المغامس "أحطنا الوفد العراقي بكل خلفيات موضوع مشروع ميناء مبارك الكبير والمعلومات التي كانت غائبة عن أذهانهم".

تضارب الأنباء حول اعتقال سوريا لمثنى

الضاري والدوري يتحالفان في بعقوبة والأنبار

□ بغداد / المدى

كشفت مصادر خاصة أن حارث الضاري ونجله مثنى تحالفا مع جناح الدوري في البعث المنحل في مناطق الرمادي وبعقوبة وصلاح الدين. يأتي ذلك في وقت تضاربت الأنباء حول اعتقال السلطات السورية مثنى الضاري ومطالبة العراق الانتربول إحضاره إلى بغداد. ويوم أمس طالبت الحكومة العراقية نظيرتها السورية بتسليم مثنى حارث الضاري الذي تناولت تقارير صحفية أنباء عن اعتقاله بتهمة قيامه بدعم عمليات في العراق وسوريا. لكن لجنة الأمن والدفاع البرلمانية نفت الأنباء التي تحدثت عن اعتقال نجل الضاري. وبحسب مصدر حكومي رفيع المستوى فان حارث الضاري وولده يقودان كتائب ثورة العشرين في العراق، موضحا أن كليهما يستغلان دعم مخابرات دول خليجية ويسكنان في دول جوار العراق اعتمادا على مبالغ مالية يتحصلان عليها من هنا وهناك. وتوقع المصدر الذي فضل عدم الكشف عن اسمه في حديثه لـ"المدى" أن تتخلى الدول الحاضنة للضاري وولده عنهما لان الوضع السياسي الحالي للحكومة أفضل بكثير مما كان عليه في السابق.

□ التفاصيل ص٢

عسى أن يتعظ الفاسدون في العراق

أحكام بالسجن وغرامات كبيرة لوزراء مصريين

□ متابعة / المدى

أصدرت محكمة جنايات القاهرة حكماً على أحمد المغربي، وزير الإسكان السابق، بالسجن المشدد ٥ سنوات مع عزله من وظيفته، وقضت بحبس رجل الأعمال منير غبور مع إيقاف التنفيذ، وإلزامهما برد ٧٣ مليون جنيه، وتغريمهما مبلغاً مساوياً.

واقتادت أجهزة الأمن والقوات المسلحة المتهمين إلى سيارة الترحيلات، لنقلهما إلى سجن طرة وسط حراسة مشددة.

وكانت النيابة العامة قد طالبت في مرافعتها بتوقيع أقصى العقوبة على المغربي وغبور، لاتهامهما بالتربح وإهدار المال العام، عن طريق موافقة الأول على تخصيص ١٨ فداناً للثاني بالمخالفة للقانون، بالإضافة إلى تسببه في إهدار ما يقرب من ٧٣ مليون جنيه عن طريق تخصيص الأراضي بالأمر المباشر للمتهم الثاني منير غبور الذي حصل على ٣٦٦ فداناً.

وقالت المحكمة، في حيثيات حكمها "إنه، كمبدأ عام، يجب أن يسأل الموظف العام عن انحرافه عن أعمال وظيفته.

زملاء الضحية يتهمون العاني..

اغتيال اللامي: القاعدة تدخل خط الكاتم وخصوم الاجتثاث يعزّون

□ بغداد / هشام الركابي

كشفت مصادر أمنية مطلعة، على خلفية اغتيال مدير هيئة المساءلة والعدالة علي اللامي، أن تنظيم القاعدة دخل على خط هجمات الكواتم في بغداد.

بينما فتح حادث الاغتيال باب الاجتثاث على مصراعيه وأعاد إلى الواجهة الجدل الدائر حو ملف حزب البعث.

وظهرت تصريحات من سياسيين ترى أن دور اللامي في هيئة المساءلة والعدالة وراء اغتياله.

القيادي في العراقية ظافر العاني أعلن انه يصفح ويسامح اللامي رغم قرارات اجتثاثه، بينما اتهمه مقربون من المغدور بأنه وآخرين تضرروا من هيئة الاجتثاث، بالوقوف وراء اغتياله.

إلى ذلك، قالت المصادر المطلعة للمدى أمس الجمعة إن استخدام القاعدة أسلوب الكاتم للصوت بتنفيذ العمليات الإرهابية، جاء وفقا للمتغيرات التي يمر بها تنظيم القاعدة في العراق.

وقال المتحدث باسم قيادة عمليات بغداد اللواء قاسم عطا لـ(المدى) إن مسلحين مجهولين أطلقوا النار من مسدسات كاتمة للصوت على اللامي وسائقه اللذين كانا دون حماية على طريق محمد القاسم السريع في بغداد، ما أدى إلى إصابته بجروح بليغة وتوفي على إثرها عند وصوله إلى مستشفى الكندي ببغداد.

وكانت تقارير متضاربة رسمية وغير رسمية قد أشارت إلى أن عمليات الاغتيال في بغداد والمحافظات تقف وراءها جهات سياسية وأخرى لها اذرع مسلحة في الشارع.

وقالت النائبة سميرة الموسوي عن قائمة "دولة القانون" إن "هذه الحادثة تمثل دليلا على استمرار سياسة البعث الدموية ورسالة بأننا موجودون ونستطيع العودة للسلطة".

وطالبت بـ"اتخاذ خطوات جدية لوضع قوانين تمنع عودة البعث بأي شكل من الأشكال".

إلى ذلك، تحدث مصدر امني للمدى بان تنفيذ العمليات الإرهابية بواسطة الأسلحة الكاتمة للصوت أسلوب اعتمده التنظيم الإرهابي مع المتغيرات التي تمر به.

وأضاف في تصريح لـ(المدى) أن تنظيم القاعدة يعاني في العراق من مشكلة عدم قدرته على استقطاب عناصر جديدة تقوم بالعمليات الانتحارية، لذا فقد تغير أسلوبها من الاستنزاف البشري في تنفيذ العمليات، إلى المحافظة على ما تبقى لها من أفراد، وقاموا بتغيير التكتيك الهجومي عبر استخدام الأسلحة الكاتمة للصوت.

وكان الأسلوب المتبع لدى تنظيم القاعدة لتنفيذ العمليات الإرهابية منذ سنوات، هو التفجيرات الانتحارية عبر السيارات الملغمة او الأحزمة الناسفة، لكن خلال الفترة القليلة المنصرمة ظهر على سطح الأحداث أسلوب الاغتيال بالأسلحة الكاتمة للصوت، واخذ مساحة كبيرة في الأعلام.

الافتتاحية

النجيفي يكشف المستور بعد حنثه بالقسم

بقلم / فخري كريم

مثل اغلب المصادفات التي تحكمت في أقدار من انتقلوا إلى مراكز السلطة والمسؤولية دون أن يرادهم ذلك حتى في أحلام اليقظة، أصبح أسامة النجيفي بالصدفة المحضة رئيساً لبرلمان العراق الجديد، دون أن يفك الارتباط بالماضي او يتحسس مواقع قدمه وهو ينزلق إلى مواقف لا تعبر عن تقييم حقيقي للصدفة التي كانت وراء انتخابه لهذا الموقع الرفيع والحساس للغاية.

النجيفي لابد أن لا ينسى بان اختلال التوازن في العملية السياسية، والارتباك داخل كتلته المتنافرة بحكم التناقضات التي لا تزال تعصف بها والمصالح التي تضع أطرافها على مفترق طرق مفتوحة على أكثر من خيار، بما في ذلك إعادة اصطفاف قياداتها، هي التي كانت وراء "حظه السعيد" في تبوؤ منصبه، وليس الاعتبارات الأخرى التي يتطلبها المنصب والمسؤوليات والتي قد يتوهم أنها كانت وراء هذا الحظ. إن إدراك هذه الحقيقة الإشكالية، ضروري للغاية إذا ما أراد النجيفي ألا يتحول السعد في حياته السياسية إلى نحس غير مستحب. فالحراك السياسي مستمر في العصف بما هو قائم، والتوازنات في قيادة الدولة والحركة السياسية تنتظر الكثير من التغيّرات والتحولات الدراماتيكية، وسعيدٌ من يجد نفسه متوازناً مع مثل هذه التوقعات، وينطلق من موجباتها واستحقاقاتها السياسية، ومنها دون شك، إعادة النظر في تقييمه لما يسعى الشعب إلى تحقيقه في المرحلة القادمة، وفي جوهر هذا التقييم التدليل بوضوح على احترام الدستور والخيار الديمقراطي، والامتناع عن "الجلوس على كرسيين".

إن وقائع عديدة في سلوكه العملي بعد تبوئه موقعه الجديد، إذا افترضنا تجاوز ما قبل ذلك، لا تبين انه قرر تغيير نهجه وبرنامجه السياسي الذي لم يعد مضمرا بعد أن عبر عنه بوضوح في خطابه الأول بعد انتخابه رئيساً لمجلس النواب. وفي هذا السياق لا ينبغي الفصل بين توجهاته وأهدافه وشعاراته ومطامحه الحقيقية عن هذا كله في ما يقوم به شقيقه أثيل النجيفي محافظ نينوى. ولم يكن سلوكا الأخوين يختلفان في أي جزئية لهما منذ سقوط الطاغية حتى لحظة إلقاء أسامة النجيفي خطابه البرلماني الأول الذي فرض منهجاً مغايراً في التعبير والتفاصيل، تقتضيه توزيع الأدوار بين الشقيقين التوأمين السياميين سياسياً.

لقد التزم النجيفي الصمت في بغداد عما قام به النجيفي في نينوى حين شارك الأخير في تظاهرات، "صدامية" في الشكل والشعارات، تحت العلم بالنجوم الثلاثية المشؤومة، وبالهتافات المعدة سلفاً في مطابخ يعرفها الشقيقان، والتي تطالب بإسقاط النظام الذي يفترض أن النجيفيين جزء منه.. وذلك زحفاً إلى بغداد.!

نجيفي بغداد ذهب ابعد من التزام الصمت إزاء موقف شقيقه، حين حنث بالقسم وخرق الدستور عن عمد، وتواطأ في ارتكاب خطيئتين دستوريتين، حيث لا يسلم من طائلة المسؤولية القضائية مهما طال الزمن أو قصر، الخطيئة الأولى، تتمثل بإمراره صفقة "السلة الفاسدة" بانتخاب النواب الثلاثة لرئيس الجمهورية، إما الخطيئة الثانية التي تعد من الكبائر، فهي في إمرار نائبين "منتحلين" لصفة نائبين للرئيس، واستمرارهما في هذا الحمل غير الشرعي في الفترة الإنتقالية التي لا ينص الدستور فيها على وجود أي نائب، قبل "تشريع" قانون لنواب الرئيس والتصويت عليه بالأغلبية في مجلس النواب، وابعد من ذلك في ترشيح رئيس الجمهورية لمن يراه ويحظى بموافقة الأغلبية أيضا. ومما يؤكد الانتحال استمرارهما في تسلّم الرواتب المخصصة "لعضو مجلس الرئاسة" والبنود المالية للفترة الانتقالية، ولن يلغي تهمة الانتحال ما يشير له أنصارهما من أن رئيس مجلس القضاء كان له دور في هذه الخطيئة المرتكبة بحق الدستور، بصمته بل وتأكيده، كما يقال، بان تصرفهما لا غبار عليه، وهو أمر أتمنى ألّا يكون صحيحاً، وكلي تطلعٌ إلى أن يكون براءً من هذا، لأنه يعني من وجهة الاحتكام إلى الدستور والى المبادئ الديمقراطية التي كرس أسسها، نهاية حقبة الركون إلى السلطة القضائية بصفتها المفوضة عن الشعب في حمايته من التجاوز أيا كان مصدر التجاوز، خصوصاً اذا افترضنا حقيقة الفصل بين السلطات الثلاث، واستقلالية القضاء عن أي تأثير من السلطتين التشريعية والتنفيذية. ويتذكر رجالات السياسة والقانون الكلام المأثور لتشرشل حين قيل له بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، عن حجم الدمار الذي حل ببلاده، فتساءل عن وضع القضاء فقيل له انه بخير، فانفرجت أساريره وقال في هذه الحالة سنعيد بناء الدولة أقوى من السابق.

قد يعتقد النجيفي وحليفه السيد النائب، بان الخرق الفاضح للدستور انتهت ملاحقته، بعد أن "سجل ضد مجهول" بسحب الأوراق التحقيقية، وربما أن جهة قضائية رفيعة كانت وراء إيهامهما بذلك، كما يقال، وأرجح عدم التصديق للإبقاء على باب الأمل مفتوحاً أمام شعبنا في إمكانية إجراء انعطافة يستعيد عبرها إرادته الحرة في إيقاظ ضمائر القادة الذين استهواهمَ "سبات أهل الكهف"، ويستطيع فرض الإصلاح الذي ينهي عزلته عن مركز القرار، ويضع حداً للفساد والنهب والحرمان والظلام والبطالة والعسف في تفسير الحقوق ومبادئ الدستور.

إنني من هذه الزاوية في "المدى" التي فضلت الركون إليها للتعبير من خلالها عن إرادتي كـ"مواطن" أعلن بصوت مسموع أن "الانتحال" الفض للدستور لن يمر، رغم تقديري أن التعدي عليه، كما التعدي على الحريات وحقوق المواطنين قد يستمر لبعض الوقت، لكنه من المستحيل أن يتحول إلى ظاهرة مستدامة لا خلاص منها، كما يتوهم "الجسم الفاسد" في الزوايا المظلمة في أركان الدولة المستباحة.

ومن هذا الزاوية المضيئة أعلن للنجيفي ومسايريه في خرق الدستور أن خطوتي التالية هي التوجه إلى المحكمة الاتحادية لمقاضاته ومن معه استناداً إلى الدستور وأحكامه وبنوده. وسأواصل العمل ضد منتهكيه إعلاميا وسياسياً بالوسائل الديمقراطية التي يكفلها الدستور للمواطنين، مهما كلفني ذلك من جهد ووقت وتضحيات، وثقتي كبيرة في أن الاحتقان الشعبي لابد أن يتحول إلى يقظة وتتحول الاحتجاجات المتفرقة التي توحي بالجزع والاستسلام إلى نهوض جارف.

وعلى النجيفي ومسايريه ألا ينسى وهو في موقع السلطة التشريعية أن كل ما يبنى على الباطل.. باطل، مهما طال الزمن.

إما الدعوى القضائية التي أقامها النجيفي على المدى وطلب فيها تعويضه بمئة وخمسين مليون دينار، فهي حق لكل مواطن إذا ما بُنيت على بينة، برغم أن هذه الدعوى مقامة من رئيس مجلس وظيفته كفالة الحريات ووضع الحقائق أمام المواطنين واحترام الرأيَ الآخر.

لقد تداعى العشرات من أصدقاء المدى للوقوف إلى جانب التعبير الحر وحماية الإعلام من تعديات من يرون في تكميمها إغراق البلاد في المزيد من الفساد والعسف وتعطيل الحريات وإجهاض بناء دولة القانون والحريات وحقوق الإنسان.

والى جنب هؤلاء العشرات ثمة إرادة الشعب بالانتصار إلى حقه في الحصول على معلومات دقيقة ورأي حر وشجاع.. إرادة الشعب في الانتهاء من صفحة الفساد واللعب على الدستور والحياة الديمقراطية.. ومن لم يسمع إرادة الشعب اليوم سيسمعها غدا مرغما ولكن بعد فوات الأوان..

لن يخفى شيء..وما تستره التوافقات والمحاصصات في هذا الظرف المربك ستفضحه اللحظة التي يستعيد فيها الشعب زمام المبادرة ليفضح كل مرتكب لأثم صاحبه الآخر وتتداعى الأوراق، أوراق الفساد والخداع واللعب عَلى القانون والدستور والديمقراطية.